الأمم المتحدة S/2020/888

مجلس الأمن

Distr.: General
8 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة 3 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيس وزراء اليونان، كيرياكوس ميتسوتاكيس (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا **ثيوفيلي**
السفيرة
الممثلة الدائمة

110920 110920 20-11649 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه نظر الأمم المتحدة إلى الأحداث التالية التي تثير قلقنا البالغ.

في الأشهر القليلة الماضية، انخرطت تركيا في سلسلة من الأعمال غير القانونية والاستفزازية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما منذ توقيع مذكرة التفاهم غير القانونية بشأن الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ولم تحظ هذه المذكرة قط بإقرار البرلمان الليبي على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 (و) من المادة 8 من اتفاق الصخيرات لعام 2015، وأُبرمت على الرغم من عدم وجود حدود بحرية مشتركة بين البلدين. وعلاوة على ذلك، فإنها تتجاهل تماما وجود الجزر اليونانية في المنطقة.

ومع ذلك، فمنذ 21 تموز/يوليه 2020، شهدنا تصعيدا كبيرا في الأعمال والتصريحات الخطابية العدوانية التركية التي تشكل تهديدا صريحا وغير مسبوق لسيادة اليونان وحقوقها السيادية، وللسلام والاستقرار في المنطقة ككل.

وينبغي التشديد على أن الأعمال السالفة الذكر تكشف في جوهرها عن نية تركيا حرمان اليونان من حقوقها السيادية المعقولة والمشروعة في شرق البحر الأبيض المتوسط برفضها الاعتراف بالمناطق البحرية للجزر اليونانية التي تتجاوز ستة أميال بحرية من المياه الإقليمية، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي للبحار والاجتهادات القضائية الدولية.

وعلى وجه التحديد، أصدرت تركيا في 21 تموز/يوليه 2020 إنذاراً ملاحياً (NAVTEX) أعلنت فيه عن قيام سفينة البحوث *عروج ريس* (Oruc Reis) بإجراء أنشطة مسح سيزمي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك داخل منطقة تقع تحت الولاية القضائية اليونانية، للفترة ما بين 21 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس 2020. ومن المهم الإشارة إلى أنه في تلك المنطقة بالتحديد، ووفقاً لبيان صدر مؤخراً عن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، "هناك مطالبات متداخلة مع اليونان". ولكن، بما أن تركيا تعتقد أن هناك مطالبات متداخلة، ينبغي أن تدرك أيضا أن عليها التزاما واضحا مستمدا من قواعد راسخة في قانون البحار بالتفاوض بحسن نية لتسوية هذه المطالبات، وريثما يتحقق ذلك يتعين عليها أن تمتنع عن مواصلة أنشطة البحوث المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية في تلك المنطقة البحرية، وكذلك عن أي عمل انفرادي آخر لا يتفق مع القواعد الأساسية للقانون الدولي.

وبدلا من ذلك، قررت تركيا نشر أسطول عسكري كبير لمرافقة سفينة البحوث السيزمية السالفة الذكر *عروج ريس*، ثم لزيادة وجودها العسكري في بحر إيجه وفي مناطق تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط بالقرب من جزيرتي رودس وكاستيلوريزو.

وعلى الرغم من كل ما تقدَّم، أبدت اليونان استعدادها لحل نزاعها مع تركيا بشأن تعيين حدود المناطق البحرية في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال الحوار ووفقا للقانون الدولي، لا في ظل الضغوط والتهديدات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، دأبت اليونان على الإعراب عن تأييدها الشديد لجهود الوساطة الألمانية بشأن استئناف المحادثات التمهيدية بين اليونان وتركيا. وفي هذا الصدد، وافقت وزارتا خارجية البلدين على إعلان استئنافهما للمحادثات.

ولكن بحجة أن اليونان ومصر قد أبرمتا اتفاقاً لتعيين الحدود البحرية، لم توافق تركيا على الإعلان المذكور أعلاه واستئناف المحادثات التمهيدية، على الرغم مما أعلنته من "التزام بالحوار". وغني عن القول أن هذا الاتفاق، الذي هو نتاج مفاوضات طويلة أجريت بحسن نية بين اليونان ومصر، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يكتسي أهمية قصوى لتحقيق الاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو الاستقرار الذي حاولت تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية تقويضه من خلال "تعيين الحدود" بين البلدين بشكل غير قانوني وغير عقلاني.

وردا على ما سبق، أصدرت تركيا إنذاراً ملاحياً جديداً بخصوص أنشطة الاستكشاف، وأرسلت السفينة *عروج ريس* إلى المنطقة، وقد رافقتها هذه المرة 17 سفينة حربية وسفينتان مساعدتان. وكانت فرقاطتان يونانيتان تراقبان أنشطة تلك السفن. وبالتزامن مع ذلك، نُشر الأسطول التركي في بحر إيجه ووُضعت القوات المسلحة اليونانية في حالة تأهب قصوى.

وتدرك تركيا جيدا أن نشر عدد كبير من السفن العسكرية قد يتسبب في حادث عسكري مثل الحادث الذي وقع في 12 آب/أغسطس 2020. وفي الواقع، اصطدمت فرقاطتان خلال ذلك الحادث، وهما الفرقاطة اليونانية *ليمنوس* والفرقاطة التركية *كمال ريّس*، في المنطقة التي كانت تتواجد فيها السفينة *عروج ريس*، وذلك بسبب انتهاك السفينة التركية للوائح البحرية ذات الصلة. ولحقت أضرار جسيمة بالسفينة *كمال ريّس*، لكن الطرفين اتفقا على عدم التصعيد، حيث أدركا أن الحادث لم يكن مقصودا. وأبقى الجانب اليوناني هذا الحادث طي الكتمان، تفاديا لذيوع الخبر. ومع ذلك، ففي اليوم التالي، تم الإبلاغ عن الحادث بصورة مشوهة، ليس فقط من جانب وسائل الإعلام التركية، ولكن أيضا من قبل الرئيس أردوغان نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت تركيا مؤخرا إنذارين ملاحيين آخرين غير مصرح بهما، أعلنت فيهما عن قيام سفينة البحوث *عروج ريس* بأنشطة غير قانونية، حتى 13 أيلول/سبتمبر، في نفس المنطقة البحرية التي صدر فيها الإنذار الملاحي السابق، وذلك على بعد 32 ميلا فقط جنوب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الأسطول التركي منتشرا في جميع أنحاء بحر إيجه وحول هذه الجزيرة. وأود أن أؤكد أن كاستيلوريزو جزيرة مأهولة بالسكان بالقرب من رودس، وهي تشكل جزءا من جزر الدوديكانيز، وتحاول تركيا تصويرها على أنها جزيرة معزولة، بعيدة عن البر الرئيسي اليوناني، وهي ترى أن اليونان لا يحق لها مبدئيا حيازة أي مناطق بحرية عدا المياه الإقليمية. غير أن هذا الموقف يتعارض مع قانون البحار ولا يؤيّده الاجتهاد القضائي الدولي.

ولا يفوتني أن أذكر في هذا الصدد الخطاب العدواني وغير المسبوق الموجه ضد اليونان من جانب كبار المسؤولين الأتراك، بمن فيهم الرئيس أردوغان نفسه ووزير الخارجية، مولود تشاووش أوغلو، حيث يهددون علنا بشن حرب على اليونان في حال قيامها بتوسيع نطاق مياهها الإقليمية في بحر إيجه إلى 12 ميلا بحريا ("لا يمكن لليونان أن تزيد حدود مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا في بحر إيجه ... زيادة الحدود البحرية تعتبر سببا للحرب ... لن نسمح لليونان بمد حدود مياهها الإقليمية من 6 أميال إلى 12 ميلاً"، "كلامي واضح تماما".)

إن كل ما تقدّم يبين بوضوح نية تركيا المعلنة في مواصلة سلوكها الاستفزازي تجاه اليونان من أجل فرض الأمر الواقع على الأرض في المنطقة البحرية الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط، على حساب حقوق اليونان المعقولة والمشروعة، وعلى الرغم من أن هذا السلوك يزيد من حدة التوترات ومن فرص زعزعة الاستقرار بشكل خطير في تلك المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تهدد تركيا علنا باستخدام القوة ضد اليونان من خلال الاستعراض الهائل لأسطولها العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط ومن خلال الإعلانات الصريحة التي تصدر عن مسؤوليها في هذا الصدد في حال لم ترضخ اليونان لمطالبات تركيا غير المعقولة والتي لا أساس لها من الصحة. وهذا السلوك العدواني يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة نفسه، الذي يحظر صراحة على الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية.

ولا يجوز للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يتسامح مع هذا الموقف غير القانوني من جانب تركيا الذي يعرض السلم والأمن الإقليميين لخطر بالغ، وينبغي له أن يدعو هذا البلد إلى أن يوقف فورا جميع الأنشطة غير القانونية المذكورة أعلاه وأن يمتثل لأحكام الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك قواعد قانون البحار.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على أن اليونان لا تزال ملتزمة بمبادئ التسوية السلمية للمنازعات كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها على استعداد لاستئناف الحوار مع تركيا في المرحلة التي توقف عندها في آذار/مارس 2016، استنادا إلى القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار. غير أن هذا يتطلب أن تبدي تركيا من جانبها استعداداً لوقف أي نشاط غير قانوني في شرق البحر الأبيض المتوسط والامتناع عن التصريحات التحريضية والأعمال الاستفزازية التي تقف حجر عثرة في طريق الحوار الهادف.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيرياكوس **ميتسوتاكيس**